

Distr.: General
3 June 2016
Arabic
Original: English

مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد



الفريق العامل المعني بجمع الفساد

فيينا، ٢٢-٢٤ آب/أغسطس ٢٠١٦

البند ٢ (أ) '١٤' من جدول الأعمال المؤقت*

تنفيذ قرار المؤتمر ٦/٦، المعنون "متابعة إعلان مراكش

بشأن منع الفساد"، وقراره ٧/٦ المعنون "التشجيع على استخدام

تكنولوجيات المعلومات والاتصالات من أجل تنفيذ اتفاقية

الأمم المتحدة لمكافحة الفساد": الممارسات الجيدة

والمبادرات المتخذة في مجال منع الفساد

استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات من أجل تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد

ورقة معلومات أساسية من إعداد الأمانة

أولاً - مقدمة

١- طلب مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد إلى الأمانة، في قراره ١/٦، أن تنظم جداول الأعمال المؤقتة للهيئات الفرعية التي أنشأها المؤتمر بحيث تتجنب تكرار المناقشات، مع مراعاة الولايات المسندة إلى تلك الهيئات. كما طلب، في قراره ٧/٦، أن تناقش الهيئات الفرعية المعنية كيفية الترويج لاستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتنفيذ الاتفاقية من أجل تعزيز الشفافية في القطاع العام ومكافحة الفساد، وأن تضع قائمة بأفضل الممارسات بشأن كيفية تعزيز وتشجيع هذا الاستخدام.

* CAC/COSP/WG.4/2016/1.



٢- وطلب المؤتمر إلى الأمانة، في قراره ٦/٦، أن تواصل، بالتعاون الوثيق مع الجهات المعنية من منظمات دولية وشركاء وجهات مانحة، إعداد دراسات ومواد تدريبية وأدلة وأدوات لصالح الحكومات والمنظمات الرياضية لتمكينها من زيادة تعزيز التدابير المتخذة في هذا المجال.

٣- وفي ضوء هذه القرارات، تقرّر، حسبما أقر مكتب المؤتمر في اجتماعه المعقود في ٢٩ نيسان/أبريل ٢٠١٦، أن يكون الموضوعان المطروحان للمناقشة في الاجتماع السابع المقبل لما بين الدورتين للفريق العامل الحكومي الدولي المفتوح العضوية المعني بمنع الفساد، المقرر عقده في فيينا في الفترة من ٢٢ إلى ٢٤ آب/أغسطس ٢٠١٦، كما يلي:

(أ) استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات من أجل تنفيذ الاتفاقية تيسيراً لتوحي الشفافية في القطاع العام ومكافحة الفساد؛

(ب) صون النزاهة في المجال الرياضي من خلال تعزيز الحوكمة الرشيدة في هذا المجال وتخفيف حدة مخاطر الفساد التي يواجهها.

٤- وأوصى الفريق العامل، في اجتماعه الثاني المعقود في فيينا في الفترة من ٢٢ إلى ٢٤ آب/أغسطس ٢٠١١، بأن تدعى الدول الأطراف قبل انعقاد أي اجتماع للفريق العامل في المستقبل إلى عرض تجاربها في تنفيذ الأحكام قيد النظر، ويفضّل أن تستعمل في ذلك قائمة التقييم الذاتي المرجعية، بما في ذلك، إن أمكن، تبادل معلومات عن النجاحات التي حققتها والتحديات التي صادفتها في التنفيذ واحتياجاتها من المساعدة التقنية والدروس التي استفادتها من ذلك التنفيذ. وطلب الفريق العامل من الأمانة إعداد ورقات معلومات أساسية تجمّع فيها المعلومات المقدمة وقرر عقد حلقات نقاش خلال اجتماعاته يشارك فيها خبراء من البلدان التي قدمت ردوداً كتابية بشأن المواضيع ذات الأولوية التي هي قيد النظر.

٥- وامتثالاً لطلب المؤتمر، أعدت هذه المذكرة استناداً إلى المعلومات المتعلقة بتنفيذ المواد ٩ و ١٠ و ١٣ من الاتفاقية، التي قدمتها الحكومات استجابة للمذكرة الشفوية للأمين العام CU 2016/111(A)/DTA/CEB/ISS المؤرخة ١٨ آذار/مارس ٢٠١٦ والمذكرة الشفوية التذكيرية CU 2016/70(A)/DTA/CEB/ISS المؤرخة ٢٦ نيسان/أبريل ٢٠١٦. وبحلول ١٨ أيار/مايو ٢٠١٦، كانت قد وردت ردود من ٢٧ دولة. وتتضمن الردود الواردة من ٢٦ دولة معلومات تتعلق بموضوع استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات من أجل تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، وهذه الدول هي: الاتحاد الروسي، أذربيجان، أرمينيا، إسبانيا، إكوادور، ألمانيا، باراغواي، باكستان، البرتغال، بنما، البوسنة والهرسك،

تركيا، جامايكا، الجبل الأسود، الجزائر، جمهورية تنزانيا المتحدة، سلوفينيا، الصين، الفلبين، كولومبيا، موريشيوس، ميانمار، النمسا، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان، اليونان.

- ٦- وأتيج، بموافقة البلدان المعنية، النص الكامل للردود على صفحة الموقع الشبكي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة المخصصة للاجتماع^(١) وأدرجت في الموقع الشبكي المواضيعي الذي أنشأته الأمانة للفريق العامل.^(٢)
- ٧- وليس القصد من هذه المذكرة أن تكون شاملة، وإنما أن تتضمن عرضا موجزا للمعلومات المقدمة من الدول الأطراف والموقعة.

ثانيا- تحليل الردود الواردة من الدول الأطراف والموقعة

ألف- معلومات أساسية مواضيعية

٨- هناك زخم متزايد في استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات في مكافحة الفساد على الصعيد العالمي. وقد أدى السعي إلى الابتكار في جهود مكافحة الفساد، الذي يعززه التطور السريع في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، إلى التوصل إلى حلول جديدة مثيرة للاهتمام يمكن استخدامها لتعزيز الشفافية وبناء الثقة في الحكومة وزيادة مشاركة المجتمع.

٩- والفكرة الأساسية التي يقوم عليها استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لمنع الفساد هي الاعتقاد بأن من شأن تيسير حصول المستعملين والعملاء بشكل مباشر على المعلومات والخدمات الحكومية أن يعزز الشفافية والمساءلة ويحد من التفاعل وجها لوجه بين المواطنين والموظفين العموميين، مما قد يحد من فرص الفساد.

١٠- وقد أقرت جميع الدول التي قدمت ردودا بأهمية استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. واستنادا إلى هذه الردود والعمل السابق للفريق العامل، اتضح أن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تستخدم فعلا لتعزيز النزاهة في المشتريات العمومية وإدارة الأموال العمومية (المادة ٩ من الاتفاقية) ولتدعيم آليات إبلاغ الناس وتوفير الخدمات لهم (المادة ١٠ من الاتفاقية). كما تستخدم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في كثير من الأحيان لتعزيز مشاركة المجتمع من خلال تشجيع إسهام الناس في عمليات اتخاذ القرار، وضمان تيسير

(١) www.unodc.org/unodc/en/treaties/CAC/working-group4.html

(٢) www.unodc.org/unodc/en/corruption/WG-Prevention/working-group-on-prevention.html

حصول الناس فعليا على المعلومات، وتعزيز وحماية حرية التماس المعلومات المتعلقة بالفساد وتلقيها ونشرها وتعميمها، والقيام بأنشطة إعلامية تسهم في عدم التساهل إطلاقا مع الفساد، ونشر معلومات متعلقة بهيئات مكافحة الفساد في البلد، وتوفير سبل الاتصال بتلك الهيئات للإبلاغ عن حوادث الفساد (المادة ١٣ من الاتفاقية).

١١- وفي مجال المشتريات العامة، كان في الردود الواردة تأكيد وتعزيز للاتجاه نحو استخدام أدوات الإنترنت لكفالة شفافية عملية الاشتراء وتبسيط الإجراءات الإدارية للمشاركة في تقديم العطاءات التي تم تحديدها خلال الاجتماع السادس للفريق العامل المعني بمنع الفساد.

١٢- وفي مجال إبلاغ عامة الناس، أشارت الدول الأطراف إلى الاستخدام الواسع النطاق لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات على شكل بوابات مركزية تعنى بالشفافية ومواقع شبكية لفرادى الهيئات الحكومية من أجل توفير المعلومات لعامة الناس والتماس تعليقاتهم، فضلا عن استخدام حلول الحكومة الإلكترونية لتبسيط الإجراءات الإدارية.

١٣- وفي مجال مشاركة المجتمع، أشارت الدول الأطراف إلى الاستخدام المتزايد لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل تعزيز مشاركة المجتمع في عملية صنع القرار الحكومية والتنوعية بمخاطر الفساد وتوفير المعلومات لعامة الناس وزيادة إبراز ما لهيئات مكافحة الفساد من أهمية. إضافة إلى ذلك، هناك على ما يبدو زخم متزايد في استخدام المواقع الشبكية المتخصصة وتطبيقات الهاتف المحمول التي تيسر الإبلاغ عن أعمال الفساد، بما في ذلك الإبلاغ دون الكشف عن الهوية.

١٤- وشددت بعض البلدان على مخاطر الفساد المرتبطة بالأخذ بحلول تكنولوجية جديدة وأكدت على ضرورة التصدي لتلك المخاطر في أقرب فرصة ممكنة.

باء- التدابير التي اعتمدها الدول لاستخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات من أجل كفالة الامتثال التام للاتفاقية

النزاهة في المشتريات العمومية وإدارة الأموال العمومية

١٥- تلزم المادة ٩ من الاتفاقية الدول الأطراف باتخاذ الخطوات اللازمة لإنشاء نظم اشتراء عمومي مناسبة تقوم على الشفافية والتنافس وعلى معايير الموضوعية في اتخاذ القرارات وتتسم بفعاليتها في منع الفساد. ويتوقع أن تسد النظم الحاجة إلى إتاحة المعلومات على نطاق

واسع لعامة الناس ومقدمي العطاءات المحتملين، بما في ذلك المعلومات المتعلقة بمعايير الاختيار ومنح العقود، فضلا عن تبسيط عملية الاشتراء.

١٦- ومن أجل الاجتماع السادس للفريق العامل المعقود في عام ٢٠١٥، أكد عدد من البلدان، بما في ذلك الأرجنتين وأرمينيا وإسرائيل وإكوادور وألمانيا وأوروغواي والبرازيل والبرتغال وبلجيكا والبوسنة والهرسك وبيرو وبيلاروس ورواندا وصربيا والصين وماليزيا والمغرب والمكسيك ونيجيريا واليابان، استخدامه الفعلي لحلول جديدة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل تعزيز النزاهة في عملية الاشتراء وزيادة الشفافية. وتتراوح الممارسات المبلغ بها بين نشر إشعارات الاشتراء على المواقع الشبكية الحكومية وإنشاء بوابات مخصصة للاشتراء على الإنترنت تسمح لمن يهمله الأمر من المشاركين في المستقبل بتنزيل نماذج الوثائق وتوفير حلول إلكترونية متكاملة تماما لإتاحة الاشتراء الإلكتروني اللاورقي.

١٧- وقد تعزز هذا الاتجاه بالمعلومات الواردة في عام ٢٠١٦، حيث شدد كل من الاتحاد الروسي وأرمينيا وباراغواي وبنما والبوسنة والهرسك وتركيا وجامايكا والجزائر وموريشيوس والنمسا والولايات المتحدة الأمريكية واليونان على أهمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في نظم الاشتراء العمومي. إضافة إلى ذلك، أبلغ عدد من البلدان بأنه انتقل من العمل بنظم تقتصر على توفير المعلومات بشكل غير تفاعلي إلى نظم تتيح التفاعل مع المستخدمين والعملاء.

١٨- وأفادت بعض البلدان، مثل بنما والجزائر، بأن تشغيل بوابات الاشتراء الإلكتروني التي من شأنها أن تجعل إجراءات الاشتراء مبسطة ومتكاملة قد يبدأ في المستقبل القريب، في حين أن بلدانا أخرى، مثل الاتحاد الروسي وأرمينيا وإسبانيا وإكوادور وألمانيا وباراغواي والبرتغال والبوسنة والهرسك وتركيا وجامايكا وجمهورية تنزانيا المتحدة وسلوفينيا وموريشيوس والنمسا والولايات المتحدة الأمريكية واليابان واليونان، تستخدم بالفعل بشكل نشط منصات إلكترونية لإضفاء الشفافية على عملية الاشتراء وتبسيط عملية تقديم العطاءات على حد سواء.

١٩- وأبلغت أرمينيا والفلبين أنهما تستخدمان منصة إلكترونية لإتاحة الوصول إلى المعلومات المتعلقة بالمشتريات والتوعية بالتشريعات المتعلقة بالمشتريات.

٢٠- وأبلغت مجموعة أخرى من الدول، منها إسبانيا وإكوادور وتركيا والنمسا واليابان، أنها تشغل منصة متكاملة للاشتراء الإلكتروني اللاورقي تتيح نشر إشعارات الاشتراء وتنزيل وتقديم وثائق العطاءات وتسجيل العقود الممنوحة.

٢١- إضافة إلى ذلك، قررت بعض الدول الأطراف الأخذ بأكثر من نظام واحد على الإنترنت أو الأخذ بنظام يكون له وظائف إضافية يمكن أن تكون مفيدة في منع المخالفات وأعمال الفساد وكشفها.

٢٢- وأفادت البوسنة والهرسك بأنها بدأت العمل بنظامي اشتراء على الإنترنت. فنظام تقديم العطاءات الإلكترونية يتيح وثائق تقديم العطاءات على بوابة المشتريات العمومية ويسمح لمقدمي العروض أن يطلبوا توضيحات محددة من السلطات المتعاقدة. وقد وضعت وكالة المشتريات العمومية نظام معلومات واحد يتيح نشر الإشعارات المتعلقة بإجراءات الاشتراء العمومي وتقديم التقارير ويتضمن أيضا سجلا بالسلطات الوطنية المتعاقدة ومقدمي العطاءات الوطنيين.

٢٣- وأبلغت ألمانيا بأنه يمكن للسلطات المتعاقدة ومقدمي العروض أن يقدموا المعلومات إلكترونيا. وتُنشر جميع المعلومات المتعلقة بالمشتريات، بما في ذلك دعوات تقديم العطاءات ومعايير الاختيار ومنح العقود، على المنصتين الإلكترونيتين لألمانيا والاتحاد الأوروبي. وسيصبح استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات إلزاميا فيما يتعلق بجميع إجراءات الاشتراء العمومي على المستوى المركزي وعلى مستوى الولايات في عام ٢٠١٨.

٢٤- وأكدت اليونان أنها أنشأت نظاما إلكترونيا وطنيا للمشتريات العمومية، وهو حل متكامل يدعم إعداد إشعارات الاشتراء ونشرها، وتقديم العطاءات وتقييمها وإعداد عقود الاشتراء وتوقيعها. وتُنشر معلومات عن العقود الممنوحة في "نظام معلومات ديافجيا (Diavgeia)" وفي "السجل الإلكتروني المركزي للمشتريات العمومية".

٢٥- وقدمت جامايكا معلومات عن إطلاق نظام إلكتروني للمشتريات العمومية، وهو منصة شبكية تنشر إشعارات الاشتراء، وتتيح الوثائق المتعلقة بالمشاركة في العطاءات، وتتيح تقديم العطاءات وتلقيها وتتيح للسلطات كذلك تقييم العروض واختيارها. والهيئات العامة ملزمة أيضا بنشر إشعارات الاشتراء عن طريق صفحة المشتريات العمومية على الشبكة لدائرة الإعلام في جامايكا. وبالإضافة إلى ذلك، أتيحت إلكترونيا استمارات الشكاوى المتعلقة بجودة الأشغال في مرحلة ما بعد إبرام العقود في موقع مكتب مراقبة المشتريات

العمومية على الشبكة، الأمر الذي يسمح لأفراد الجمهور بالإبلاغ عن ملاحظاتهم الشخصية بشأن تنفيذ الأشغال في مجتمعاتهم المحلية.

٢٦- وأفادت موريشيوس بأنها أطلقت نظاما إلكترونيا للمشتريات بغية التصدي للمخاطر الخاصة المرتبطة بالفساد في مجال المشتريات. وبالإضافة إلى نشر نسخة إلكترونية من وثائق العروض والعطاءات وتقديم العطاءات إلكترونيا، يتيح النظام إدارة البيانات بهدف الكشف عن المغالاة في الأسعار أو التلاعب في العطاءات.

٢٧- وأبلغت باراغواي أنها تستخدم ثلاثة نظم لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في إدارة المشتريات العمومية. النظام الأول، وهو تطبيق خاص بالهواتف المحمولة في مجال المشتريات العمومية ("Contrataciones PY")، هو أداة إلكترونية للمشتريات تهدف إلى تحسين الخدمات التي تقدمها المديرية الوطنية للمشتريات العمومية. أما النظام الثاني، وهو نظام المشتريات بواسطة دليل إلكتروني، فهو بمثابة منصة شبكية تتضمن معلومات عن إجراءات الاشتراء العمومي. وأخيرا، هناك النظام العام للمعلومات والتقارير، وهو أداة يوفرها الموقع الشبكي لمكتب الإيرادات تتيح إمكانية الاطلاع على معلومات عن الميزانيات والنفقات العامة.

٢٨- وأشارت البرتغال إلى استخدام بوابة متخصصة للمشتريات العمومية منذ عام ٢٠٠٣. وتتيح البوابة تنزيل وثائق ومواصفات العطاءات مجانا. وتستخدم البوابة أيضا لنشر إشعارات الاشتراء وإدارة تبادل المعلومات على الإنترنت. وتتضمن أداة لإدارة العقود تتيح جميع العقود العمومية على الإنترنت وتيسر رصد تنفيذ العقود وإصدار الفواتير الإلكترونية.

٢٩- وأفاد الاتحاد الروسي بأن وزارة التنمية الاقتصادية هي المسؤولة عن تشغيل نظام معلومات المشتريات الوحيد. ويغطي النظام جميع جوانب عمليات الاشتراء، ويتيح رصد تنفيذ العقود ويكفل شفافية هذه العمليات.

٣٠- وذكرت سلوفينيا أن تعديل قانون إتاحة المعلومات العامة في عام ٢٠١٤ عزز الشفافية في مجال المشتريات العمومية. ويتعين على السلطات المتعاقدة نشر المعلومات المتعلقة بجميع العقود الجديدة في غضون ٤٨ يوما من منح العقد أو اختيار شريك لشراكة بين القطاعين العام والخاص. وهذه المعلومات متاحة للجمهور على بوابة إلكترونية للمشتريات مخصصة لهذا الغرض. وتُنشر البيانات الوصفية المتعلقة بالعقود أيضا بشكل مقروء آليا ويتم تحديثها على أساس فصلي. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١٦، أطلقت وزارة الإدارة العامة

منصة إلكترونية أخرى مسماة "ستاتيست" (STATIST) تتيح للجمهور معلومات شاملة ومباشرة ومحدثة عن جميع عقود الاشتراء الممنوحة منذ عام ٢٠١٣.

٣١- وأشارت الولايات المتحدة إلى أنها تستخدم العديد من النظم الإلكترونية التي تساعد على الكشف عن الغش في عمليات التعاقد من أجل تعزيز الشفافية في المشتريات العمومية الاتحادية. ويُلزم نظام إدارة منح العقود الكيانات المهتمة بالترشح للحصول على العقود الاتحادية بأن تدرج فيه المعلومات المتصلة بالتسويق وإعداد الفواتير وحجم الأعمال التجارية، وبأن يُخصَّص لها رقم تعريف فريد. والمعلومات الواردة في الموقع الشبكي متاحة للجمهور. ويمكن النظام الاتحادي للبيانات المتعلقة بالمشتريات الجمهور من الاطلاع على البيانات المتعلقة بجميع العقود الاتحادية التي تبلغ قيمتها أكثر من ٣٠٠٠ دولار. ويتضمن النظام معلومات عن عقود الاشتراء، بما في ذلك الجهة المشتري والكيان المنفذ وقيمة العقد والتوقيت والمدة والمكان. وبالإضافة إلى ذلك، يعزز عدد من نظم الاشتراء الإلكترونية في فرادى الوكالات شفافية العقود والعقود من الباطن التي تمنحها الحكومة الاتحادية. وأُبلغ أن جميع هذه المنصات تسهم في إقامة نظام قوي للانتصاف يستفيد منه مقدمو العطاءات الذين يرتابون في وجود إجراءات تعاقد غير عادلة.

إبلاغ الناس

٣٢- ضمان الشفافية أمر بالغ الأهمية في النجاح في منع الفساد. وقد تم تأكيد أهمية إبلاغ الناس في المادة ١٠ من الاتفاقية التي تلزم الدول الأطراف باعتماد إجراءات أو لوائح فعالة تمكّن عامة الناس من الحصول على معلومات عن كيفية تنظيم إدارتها العامة وأدائها وعمليات اتخاذ القرارات فيها وعن القرارات الإدارية والتنظيمية والصكوك القانونية؛ وتبسيط الإجراءات الإدارية من أجل تيسير وصول الناس إلى السلطات المختصة التي تتخذ القرارات؛ وبأن تضطلع بدور نشط في نشر معلومات تضم تقارير دورية عن مخاطر الفساد في إدارتها العامة.

استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لإتاحة الحصول على معلومات عن عمليات التنظيم والأداء وصنع القرار في الهيئات الحكومية

٣٣- شدد العديد من البلدان، بما فيها أرمينيا وألمانيا والبوسنة والهرسك والجزائر وكولومبيا وموريشيوس واليونان، على أهمية استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتوفير المعلومات لعامة الناس وإذكاء الوعي بالفساد. وأفيد بأن المؤسسات على المستوى

المركزي والإقليمي والمحلي كثيرا ما تستخدم البوابات الشبكية المعنية بالشفافية بغية توفير معلومات عن الهياكل والإجراءات الداخلية للهيئات الحكومية. وتتراوح الخصائص الوظيفية للبوابات بين نظم توفر معلومات أساسية عن هيكل الإدارة العامة ونظم تتيح الوصول المباشر إلى الوثائق والتفاعل مع المستعملين.

٣٤- فعلى سبيل المثال، يتاح، في أرمينيا، الوصول إلكترونيا إلى سجل الدولة للكيانات القانونية التابع لوزارة العدل وإلى نظام "دايتالكس" (Datalex)، وهو بوابة شبكية تابعة للقطاع القضائي تتضمن معلومات عن التشريعات والسوابق القضائية، وتقدم خدمات إلكترونية للمواطنين.

٣٥- وأشارت النمسا إلى أن بالإمكان العثور على المعلومات المتعلقة بالتنظيم والأداء وعمليات صنع القرار في الإدارة العامة وبالقرارات والصكوك القانونية في نظام المعلومات القانونية (Rechtsinformationssystem). وبالإضافة إلى ذلك، تُتاح المعلومات الأساسية والوصف العام للعمليات الإدارية على المواقع الشبكية للوزارات الاتحادية.

٣٦- وذكرت البوسنة والهرسك أن الهيئات العامة ملزمة بأن تنشر على مواقعها الشبكية الرسمية القوانين واللوائح الداخلية، والتقارير المالية، والقرارات الفردية، والميزانيات، وعقود المشتريات العمومية، وخطط النزاهة، والتقارير السنوية، واللوائح التنظيمية، وأي معلومات أخرى ذات صلة تستخدمها في عملها اليومي.

٣٧- وفي الصين، يتيح موقع الهيئة المركزية المعنية بتفقد الانضباط الوصول إلى قاعدة بيانات عن القوانين والأنظمة.

٣٨- وذكرت ألمانيا أن المعلومات المتعلقة بتنظيم الهيئات الإدارية والحكومية وأدائها وعمليات صنع القرار فيها، بما في ذلك التشريع الاتحادي، متاحة باللغتين الألمانية والإنكليزية في المواقع الشبكية الرسمية للهيئات العامة أو في بوابات متخصصة. وقد جُمعت البيانات الحكومية وأُتيحت على بوابة شبكية حيث يمكن تنزيل الوثائق مجانا. وأُتيحت أيضا لعامة الناس على الشبكة التقارير السنوية عن أنشطة الحكومة لمكافحة الفساد المقدمة من جميع الوزارات الاتحادية إلى وزارة الداخلية الاتحادية.

٣٩- وأشارت اليونان إلى أن جميع المؤسسات الحكومية أتاحت، عقب إطلاق برنامج الشفافية في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠، قوانينها وقراراتها على الإنترنت عن طريق منصة الشفافية على الشبكة.

٤٠ - وشددت كولومبيا على استخدام منصات شبكية لكفالة شفافية العمل الداخلي لإدارة العامة، ولا سيما لضمان الشفافية في عمليات التوظيف، فضلا عن توفير إمكانية الحصول على إقرارات الدخل والأصول من الموظفين العموميين، باعتبار ذلك من الممارسات الجيدة.

استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتبسيط العمليات الإدارية وتقديم الخدمات

٤١ - هناك اتجاه مستجد يمكن تبيّنه من ردود الدول، وهو استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ليس لتوفير معلومات عن الخدمات العامة فحسب، بل كذلك للتفاعل مع المستعملين وتقديم خدمات فعلية للمواطنين.

٤٢ - وشدد عدد من البلدان، منها أذربيجان وأرمينيا والبرتغال والجزائر وموريشيوس، على أهمية ضمان تيسير وتبسيط إمكانية الحصول على الخدمات الحكومية.

٤٣ - وذكرت الجزائر أنها صممت بوابات قطاعية ومواضيعية توفر للمواطنين معلومات عن الإدارة العامة وتتيح لهم إمكانية الحصول على الخدمات بوسائل متكاملة وتفاعلية. وأنشئت بوابة إلكترونية مركزية لربط المعلومات الواردة من أكثر من ٢٠ إدارة حكومية. وقد أنشئ مركز اتصالات هاتفية من أجل تيسير التواصل مع الهيئات العامة. وأنشأ كل من الشرطة والدرك الوطني خطوطا خاصة للاتصال المباشر تتيح التواصل الفعال مع عامة الناس.

٤٤ - وأفادت أذربيجان بأنها أجرت إصلاحات فيما يتعلق بتقديم الخدمات العامة من أجل تعزيز الشفافية وتبسيط الإجراءات الإدارية. وأسفر التعاون بين كيانات الدولة والكيانات الخاصة عن إنشاء مراكز تابعة لـ "شبكة أذربيجان للخدمات والتقييم". وقد صممت هذه المراكز بحيث تكون جامعة وتوفر مجموعة متنوعة من الخدمات الحكومية. ويُستخدم فيها عدد من الابتكارات، من بينها أدوات إلكترونية من قبيل صف الانتظار الإلكتروني، ومواقع شبكية ومركز للاتصالات الهاتفية، تُستخدم لتحسين الشفافية وزيادة سهولة استعمال إجراءات الخدمة العامة.

٤٥ - وأفادت موريشيوس بأن السلطات المحلية كثيرا ما تستخدم مواقعها الشبكية لنشر معلومات عن التشريعات والإجراءات ذات الصلة بالسلطات المعنية، بغية تحسين الكفاءة وتبسيط الإجراءات الإدارية والحد من فرص الفساد. وقدمت شعبة الأحوال المدنية وإدارة الجمارك في هيئة الإيرادات في موريشيوس خدمات شبكية للحصول على التراخيص أو التصاريح أو الأذون. وأتيحت تسع وستون خدمة إلكترونية على المنصة

الحكومية الإلكترونية وستضاف ٥٠ خدمة إلكترونية جديدة أخرى إلى المنصة في عامي ٢٠١٦ و٢٠١٧.

٤٦- وأفادت البرتغال بإنشاء بوابة تتيح التواصل المباشر بين العملاء ومقدمي الخدمات العامة. ويتاح ما يربو على ٩٠٥ خدمات على الشبكة لما مجموعه ١٦١ من الوكالات والكيانات العامة. ويستخدم برنامج "سيمبلكس" (SIMPLEX) الإدارة الإلكترونية لتبسيط إجراءات الخدمات العامة، من قبيل تسجيل الشركات. واستعيض به أيضا عن الترخيص عن طريق إجراءات التسجيل وأتاح تحسين التنسيق بين الهيئات الحكومية.

استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لإبراز أهمية هيئات مكافحة الفساد ولتوفير معلومات للجمهور بشأن أنشطة مكافحة الفساد التي تقوم بها الحكومة

٤٧- أشار عدد من الدول، من بينها جامايكا والصين والفلبين، إلى استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كأداة رئيسية تكفل شفافية هيئات مكافحة الفساد فيها.

٤٨- ففي الصين، على سبيل المثال، تستخدم كل من البوابات الإلكترونية وتطبيقات الهواتف المحمولة لكفالة الشفافية وتعزيز عمليات إبلاغ عامة الناس. ويُستخدم الموقع الشبكي الرسمي للهيئة المركزية المعنية بتفقد الانضباط وتطبيق اللوائح المحمولة مصمم خصيصا وكذلك الحساب الرسمي على منصة التخاطب المباشر على الإنترنت (Webchat) بهدف تقديم معلومات عن إنفاذ التدابير التأديبية وعمليات التفقد الآني. ومنذ إطلاق الموقع الشبكي الرسمي للهيئة، نشرت الصين معلومات عن حالات سوء سلوك تستوجب اتخاذ إجراءات تأديبية في ١٢١ قضية لمسؤولين خاضعين للإدارة المركزية وفي ١٦٩ قضية لمسؤولين برتبة مدير عام.

٤٩- وأشارت الفلبين إلى أن لمكتب أمين المظالم موقعا شبكيا خاصا يتضمن معلومات مستفيضة للمواطنين، بما في ذلك معلومات متعلقة بالاتفاقية.

استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتوفير معلومات للجمهور بشأن الأنشطة المالية للحكومة

٥٠- أكد عدد من البلدان، بما فيها أرمينيا وجامايكا وسلوفينيا، أهمية إطلاع الجمهور على معلومات متعلقة بالمعاملات المالية للحكومة فضلا عن تقارير مراجعة الحسابات من أجل تعزيز الشفافية والمساءلة في الإدارة العامة.

٥١ - وأفادت جامايكما بأن الموقع الشبكي لمكتب مراقبة المشتريات العمومية يتيح للجمهور إمكانية الاطلاع على التقارير التي ينشرها المكتب.

٥٢ - وتستخدم سلوفينيا نظام "المشرف" (Supervisor) المنشأ حديثاً الذي يتيح الاطلاع على البيانات المالية فضلاً عن المعلومات المتعلقة بملكية الشركات وبالصلات المحتملة بين مقدمي العطاءات للعقود الحكومية. واستُحدث التطبيق لخفض مخاطر المخالفات وإساءة استعمال الوظائف وللحد من الفساد البيوي والمنافسة غير العادلة والمحسوبية في المشتريات، وأيضاً لتعزيز مساءلة الموظفين الحكوميين من أجل تحقيق الفعالية والكفاءة في استخدام الأموال العامة. ومنذ عام ٢٠١٤، يتضمن نظام المشرف معاملات الشركات التي تملكها الإدارة المحلية. وأفيد بأن نظام المشرف يتضمن بيانات عن حوالي ١٤٦ مليون معاملة مالية للحكومة والوكالات المحلية للفترة من عام ٢٠٠٣ إلى عام ٢٠١٦ ويتيح الرقابة على ٤,٧ بلايين يورو من النفقات العامة السنوية. كما أن نظام المشرف قادر على مضاهاة المعاملات المالية بسجلات الشركات المستمدة من السجل التجاري، بما في ذلك أسماء المديرين والمالكين، مما يمكن من فهم أفضل للصلات بين القطاعين العام والخاص. وأفادت سلوفينيا بأن نظام المشرف أصبح أداة تحقيق أساسية تستخدمها هيئات التنظيم والإشراف على حد سواء.

مشاركة المجتمع

٥٣ - تقتضي المادة ١٣ من الاتفاقية بأن تتخذ الدول الأطراف تدابير لتشجيع المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية والمنظمات الأهلية على المشاركة في منع الفساد ومكافحته وإذكاء وعي الناس بهذا الشأن. وتشمل التدابير المحددة التي تنص عليها الفقرة ١ من المادة ١٣: (أ) تعزيز الشفافية في عمليات اتخاذ القرار وتشجيع إسهام الناس فيها؛ و(ب) ضمان تيسر حصول الناس فعلياً على المعلومات؛ و(ج) القيام بأنشطة إعلامية تسهم في عدم التساهل مع الفساد، وكذلك برامج توعية عامة تشمل المناهج المدرسية والجامعية؛ و(د) احترام وتعزيز وحماية حرية التماس المعلومات المتعلقة بالفساد وتلقيها ونشرها وتعميمها، مع السماح بعدد محدود من القيود التي تنص عليها الاتفاقية.

٥٤ - وتقتضي المادة ١٣ كذلك أن تضمن الدول الأطراف تعريف الناس بهيئات مكافحة الفساد وتوفير سبل الاتصال بتلك الهيئات لغرض الإبلاغ عن الفساد، بما في ذلك الإبلاغ دون بيان الهوية.

٥٥ - وتناول الاجتماع الرابع للفريق العامل في عام ٢٠١٣ التوعية العامة، لا سيما إشراك الأطفال والشباب ودور وسائط الإعلام والإنترنت، في إطار المادة ١٣ من الاتفاقية. وأتيح على الإنترنت تقرير الأمانة بالإضافة إلى ردود الاتحاد الروسي والأرجنتين وإسبانيا وإسرائيل وإكوادور وأنغولا وأوروغواي وبلجيكا وبوركينا فاسو وبوروندي وبيرو والجزائر وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقا ورومانيا والسلفادور وشيلي وصربيا والصين وفنزويلا (جمهورية-البوليفارية) وكمبوديا والمكسيك وموريشيوس وميانمار والنمسا ونيجيريا والولايات المتحدة الأمريكية.^(٣)

تعزيز الشفافية في عمليات اتخاذ القرار والتشجيع على إسهام الجمهور فيها

٥٦ - يشكل تحسين مشاركة الجمهور في عملية اتخاذ القرار إحدى الاستراتيجيات الرئيسية لتعزيز الشفافية والمساءلة وبناء ثقة الجمهور في المؤسسات. وقد أقر العديد من الدول، بما فيها الاتحاد الروسي وألمانيا وباراغواي والبرتغال والبوسنة والمهرسك وسلوفينيا والولايات المتحدة الأمريكية واليابان واليونان، بأهمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تعزيز إمكانيات الحصول على المعلومات والتماس الإسهامات والتعليقات من الجمهور فيما يتعلق بمبادرات سياساتية محددة.

استخدام آليات التشاور المؤسسية لتعزيز مشاركة المجتمع

٥٧ - أفادت بلدان عديدة بأنها استحدثت تدابير تيسر إسهام الجمهور في عمليات اتخاذ القرار.

٥٨ - وفي بعض البلدان، بما فيها أرمينيا وإكوادور، أعطيت هذه العملية طابعا مؤسسيا من خلال إنشاء هيكل متخصصة تضم ممثلين للمجتمع المدني والقطاع الخاص. وشاركت هذه الهيئات في عمليات التشاور مع أصحاب المصلحة ووضعت توصيات، لتنظر فيها الهيئة الحكومية المعنية، أتيحت في وقت لاحق على الإنترنت.

٥٩ - وأفادت أرمينيا بأن مجلسا عاما أنشئ ليكون بمثابة هيئة استشارية لتحسين التفاعل مع المجتمع المدني. وللمجلس موقعه الشبكي الخاص، مما يتيح له التفاعل مع أعضائه ومع الجمهور. وأكدت أرمينيا أيضا الدور الهام الذي تؤديه المشاورات مع الجمهور في وضع

(٣) www.unodc.org/unodc/en/corruption/WG-Prevention/awareness-raising-measures.htm

الاستراتيجية الوطنية الجديدة لمكافحة الفساد. كما أنشئت منصة "مشاركة بين الحكومة والمجتمع المدني" لمكافحة الفساد.

٦٠- وأفادت إكوادور بأن مجلس مشاركة المواطنين والرقابة الاجتماعية هو الهيئة المكلفة بتعزيز مشاركة المجتمع في البلد. وهو يدير عملية التشاور وييسر النقاش العام، بوسائل منها موقعه الشبكي الذي يستخدم أيضا كمنصة للشفافية. ويدير المجلس أيضا نظاما آليا للاطلاع على المعلومات والسجلات العامة.

استخدام منصات الإنترنت والمواقع الشبكية الحكومية لتعزيز مشاركة المجتمع

٦١- من الممارسات المثيرة للاهتمام التي تبين من تحليل الردود استخدام المواقع الشبكية الحكومية وتطبيقات الهاتف المحمول لحفز النقاش العام بشأن المسائل الهامة وإفساح المجال للمواطنين والمجتمع المدني للإسهام في رسم السياسات الحكومية.

٦٢- فعلى سبيل المثال، أفادت البوسنة والهرسك بإطلاق منصة شبكية "eKonsultacije"، لتمكين المواطنين ومنظمات المجتمع المدني من الاطلاع على معلومات كاملة في الوقت المناسب عن العملية التشريعية. وتوفر المنصة أيضا قناة اتصال للمواطنين.

٦٣- وأفادت ألمانيا بأن الشفافية ومشاركة المواطنين هما من المبادئ الأساسية لرسم السياسات في ألمانيا. ومنذ عام ٢٠١٤، تجري الحكومة الاتحادية دراسات استقصائية تمثيلية بشأن نوعية تعاون المواطنين وقطاع الأعمال التجارية مع الإدارة العامة. وتُنشر مشاريع القوانين على الإنترنت وتتاح للتشاور بشأنها. ويتيح الموقع الشبكي لمبادرة الحكومة الاتحادية "amtlich einfach" للجمهور تقديم مقترحات بشأن كيفية تحسين مشاريع القوانين. ويتيح البث الحي للمناقشات العامة والجلسات العامة في البرلمان الألماني للجمهور الفرصة لمتابعة عملية اتخاذ القرار العامة بطريقة مباشرة وشفافة.

٦٤- وأفادت اليونان بأن منصة شبكية للمداولات المفتوحة تتيح للمواطنين المشاركة في عملية رسم السياسات ووضع التشريعات. وتُنشر مشاريع القوانين التشريعية ومبادرات السياسات العامة على الموقع الشبكي ويدعى المواطنون والمنظمات إلى التعليق عليها وتقديم المقترحات والإعراب عن الشواغل بشأنها. وفي حالات كثيرة، تدرج التعليقات المقدمة في النص النهائي. وبالمثل، تتيح منصات رقمية للمواطنين طرح أفكار ومقترحات بشأن تحسين الخدمات الإلكترونية العامة.

٦٥- وأشارت اليابان إلى أن مشاركة المجتمع في عمليات اتخاذ القرار تعزز من خلال قانون الإجراءات الإدارية الذي يقضي بإجراء مشاورات عامة إلزامية من خلال بوابة الحكومة الإلكترونية قبل إصدار لائحة أو قانون إداري.

٦٦- وذكرت باراغواي والبرتغال أن بوابات المواطنين الإلكترونية تُستخدم لتسهيل التواصل بين المواطنين والإدارة العامة.

٦٧- وأفاد الاتحاد الروسي بأن الهيئات العامة على جميع المستويات (الاتحادية والإقليمية والمحلية) تستخدم تكنولوجيات الإنترنت وتطبيقات الهاتف المحمول استخداما مكثفا من أجل تعزيز التواصل مع المواطنين وكأداة للتشاور بشأن التشريعات والسياسات. وتوفر بوابة الإنترنت www.roi.ru فرصة لكل مواطن لتقديم مقترح بشأن السياسات العامة إلى الحكومة على جميع المستويات. ويستعرض فريق عامل خاص على المستوى المناسب جميع المقترحات الواردة. وبالإضافة إلى ذلك، توفر بوابة إلكترونية اتحادية الفرصة لتقديم تعليقات بشأن مشاريع القوانين وتتيح إجراء مشاورات مع أصحاب المصلحة وتقييمات لتأثير الأنظمة على جميع مستويات التشريع. وتجري مشاورات عامة على الصعيد الوطني بانتظام على شبكة الإنترنت لضمان شفافية خطط الاشتراء التي تضعها الهيئات العامة.

٦٨- وأشارت سلوفينيا إلى استخدام نظام "المشرف"، وهو التطبيق الشبكي الآنف الذكر، الذي يعزز الشفافية في إنفاق الأموال العامة. وقد تبين أن هذه الأداة مفيدة بصورة خاصة على الصعيد المحلي، حيث ساعدت المعلومات المستمدة من النظام في تعزيز المشاركة في رسم السياسات وفي تخصيص الموارد المالية. ويستخدم أعضاء المجالس البلدية ولجان الإشراف البلدية وأعضاء مجالس إدارة المدارس والمؤسسات نظام المشرف لإجراء مناقشات مفتوحة بشأن أولويات إنفاق الأموال العامة على الصعيد المحلي.

٦٩- وأشارت الولايات المتحدة إلى أن مشاركة المجتمع تعزز من خلال عدة منصات ومبادرات بارزة. فالمنصة المسماة "We the People" منصة شبكية توفر للمواطنين خطا مباشرا للإعراب للحكومة عن شواغلهم عن طريق تقديم عرائض عبر شبكة الإنترنت تدعو إلى قيام الحكومة الاتحادية باتخاذ إجراءات معينة.

مبادرة الحكومات المنفتحة

٧٠- ذكرت شراكة الحكومات المنفتحة عدة مرات في ردود الدول، ولا سيما في سياق البيانات المفتوحة. واعتُبر من المهم أن تتاح مجموعات البيانات الحكومية للجمهور من أجل

تعزيز شفافية الإدارة العامة وتعزيز المساءلة عن طريق إفساح المجال للجمهور لإجراء تحليلاته الخاصة للبيانات الأولية.

٧١- فعلى سبيل المثال، أشارت اليابان إلى أنه بإمكان أكثر من ٨٠ في المائة من السكان الاطلاع على البيانات المفتوحة، بفضل استراتيجية البيانات الحكومية المفتوحة التي أطلقت في عام ٢٠١٢، حيث إن ١٦ ٠٠٠ من مجموعات البيانات مسجلة بالفعل في فهرس البيانات على شبكة الإنترنت. وفي الاتحاد الروسي، أتيح بالفعل أكثر من ١٢ ٥٠٠ من مجموعات البيانات للجمهور.

٧٢- وفي الولايات المتحدة، تُحفظ جميع بيانات الحكومة تلقائياً على شكل بيانات مفتوحة يمكن قراءتها آلياً. ويتيح الموقع الشبكي المسمى "Project Open Data" ("البيانات المفتوحة للمشاريع") للوكالات الاتحادية والقطاع الخاص وعامة الجمهور وسائر أصحاب المصلحة الاطلاع على التفاصيل المتعلقة بالكييفية التي تمضي بها الوكالات قدماً في تنفيذ سياسة البيانات المفتوحة.

استخدام استطلاعات الرأي العام لالتماس الإسهامات وتعزيز مشاركة المجتمع

٧٣- من الممارسات الأخرى المثيرة للاهتمام والمستمدة من ردود الدول الأطراف استخدام استطلاعات الرأي العام وتعليقات المواطنين للاسترشاد بها في الإصلاحات في مجال مكافحة الفساد.

٧٤- فقد أشارت الصين إلى أنها تسعى بنشاط إلى الحصول على تعليقات الجمهور لتحفيز المشاركة في جهود مكافحة الفساد. وتجري الهيئة المركزية المعنية بتفقد الانضباط وغيرها من سلطات تفقد الانضباط استطلاعات للرأي العام على نحو منتظم. وتتيح صفحة خاصة على الموقع الشبكي للهيئة المركزية المعنية بتفقد الانضباط للمواطنين تقديم مقترحاتهم وإبداء آرائهم.

ضمان حصول الجمهور فعلياً على المعلومات

٧٥- فيما يتعلق بالحصول على المعلومات، أبرزت الردود الواردة وجود نهجين متكاملين هما: السماح لأفراد الجمهور بتقديم طلبات محددة للحصول على معلومات حكومية وإتاحة المعلومات الحكومية للجمهور بشكل استباقي.

- ٧٦- وأفادت عدة دول أطراف، من بينها أرمينيا وبنما وجامايكا وسلوفينيا والولايات المتحدة الأمريكية، بأنها سنت تشريعات متخصصة ناظمة للحصول على المعلومات، معتبرة ذلك أداة هامة من أدوات تعزيز الشفافية والمساءلة في الإدارة العامة. وأتاحت هذه البلدان تلك القوانين والإجراءات على الإنترنت.
- ٧٧- وذكرت جامايكا أن إجراءات الحصول على الوثائق منشورة على الموقع الشبكي لوزارة العدل. ويمكن تقديم طلبات الحصول على المعلومات عن طريق البريد العادي أو البريد الإلكتروني أو الهاتف أو الفاكس أو شخصيا.
- ٧٨- وأفاد كل من الاتحاد الروسي وإسبانيا وباراغواي والبرتغال بأنه يستخدم تكنولوجيايات الإنترنت بنشاط، بما في ذلك المواقع الشبكية للهيئات العامة وبوابات الشفافية، من أجل توفير إمكانية الحصول على المعلومات للمواطنين.
- ٧٩- وشددت سلوفينيا على أهمية إتاحة معلومات القطاع العام لإعادة استخدامها. ونفذت قواعد التوجيه الصادر في عام ٢٠٠٥ عن الاتحاد الأوروبي بشأن إعادة استخدام معلومات القطاع العام، بوسائل منها نظام "المشرف" لديها.
- ٨٠- وأشارت الولايات المتحدة إلى إلزام الوكالات الاتحادية، بموجب قانون حرية تداول المعلومات، بالإفصاح عن أي معلومات مطلوبة فضلا عن نشر فئات معينة من المعلومات عبر الإنترنت على نحو استباقي، بما في ذلك السجلات التي يكثر الطلب عليها. ويقبل معظم الوكالات الاتحادية طلبات الحصول على المعلومات إلكترونيا، بما في ذلك عن طريق استمارة شبكية أو بالبريد الإلكتروني أو الفاكس. كما يعمل موقع شبكي منشأ بموجب هذا القانون على تعزيز المساءلة من خلال نشر تقارير فصلية للوكالات وتقديم عروض بيانية لإحصاءات تفصيلية يمكن مقارنتها حسب الوكالة وعبر الزمن. ويستخدم مكتب الولايات المتحدة للأخلاقيات الحكومية، وهو مسؤول عن القيادة والمراقبة العامتين لبرنامج الأخلاقيات التابع للسلطة التنفيذية، موقعه الشبكي لضمان حصول الجمهور على المعلومات. ويستخدم المكتب أيضا شبكات التواصل الاجتماعي لتوسيع نطاقه ليشمل أصحاب المصلحة الخارجيين الرئيسيين، ولجعل المعلومات المنشورة أكثر فائدة لأصحاب المصلحة هؤلاء. وعلاوة على ذلك، فإن تقارير إقرار الذمة المالية لموظفي الخدمة العامة الذين يعينهم الرئيس ويشتهم مجلس الشيوخ تتاح للعموم، عند الطلب، منذ عام ١٩٧٩.

القيام بأنشطة إعلامية تسهم في عدم التساهل مع الفساد، وكذلك برامج توعية عامة تشمل المناهج المدرسية والجامعية

- ٨١- تمثل مشاركة المجتمع الواسعة في محاربة الفساد والدعم العام القوي للتدابير الحكومية الرامية إلى مكافحة الفساد عنصرا أساسيا لنجاح جهود مكافحة الفساد.
- ٨٢- وقد خضع تنفيذ هذا الحكم من أحكام الاتفاقية بالفعل للتحليل خلال الاجتماع الرابع للفريق العامل في عام ٢٠١٣ الذي تبادلت فيه الدول خبراتها في مجال التوعية العامة، ولا سيما فيما يتعلق بإشراك الأطفال والشباب ودور وسائط الإعلام والإنترنت.
- ٨٣- وفي ذلك الوقت، أفاد عدد من الدول الأطراف، بما فيها الاتحاد الروسي وإسبانيا وإسرائيل وإكوادور وبوروندي والسلفادور وشيلي وصربيا والصين وموريشيوس ونيجيريا والولايات المتحدة الأمريكية، باستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للقيام بأنشطة إعلامية تسهم في الترويج لعدم التساهل مع الفساد أو في إطار برامج التوعية العامة، بما في ذلك أنشطة في المدارس والجامعات. وتراوحت الممارسات المبلغ بها بين استخدام مواقع شبكية مؤسسية لتوفير المعلومات والاضطلاع بحملات منسقة على الإنترنت لمكافحة الفساد.
- ٨٤- وأظهر تحليل الردود الواردة لأغراض هذا الاجتماع أن دولاً أطرافاً، من بينها الاتحاد الروسي وأرمينيا وألمانيا والبوسنة والهرسك وجامايكا والجزيرة السود والصين وموريشيوس والنمسا والولايات المتحدة الأمريكية، تواصل تنفيذ عدد من المبادرات الموجهة إلى عامة الجمهور وإلى فئات محددة من السكان على السواء، والتي تهدف إلى تعزيز النزاهة والسعي إلى كسب التأييد العام للإجراءات المتخذة في مجال مكافحة الفساد.
- ٨٥- وفي أرمينيا، تقوم وزارة العدل بانتظام بإعداد ونشر برامج إعلامية للتوعية بشأن الفساد. ففي عام ٢٠١٥، بدأت جميع هيئات الدولة بتنفيذ برامج إعلامية لمكافحة الفساد. وأفادت ألمانيا بأنه يتم تعريف عامة الجمهور بالهيئات المسؤولة عن منع الفساد وإتاحة بيانات الاتصال بها على الإنترنت.
- ٨٦- وتتعترف أرمينيا بدور وسائط الإعلام في مكافحة الفساد وتنظم دورات تدريبية خاصة لفائدة ممثلي هذه الوسائط من أجل زيادة معارفهم وتحسين مهاراتهم.

تقديم برامج لمكافحة الفساد خاصة بالشباب

٨٧- أكد العديد من البلدان، بما فيها الاتحاد الروسي وأرمينيا وألمانيا والبوسنة والهرسك وجامايكا والنمسا، أهمية زيادة معارف الشباب وتحسين مهاراتهم بغية تعزيز نزاهتهم وتكوين موقف غير متساهل مع الفساد لديهم.

٨٨- وأفاد كل من جامايكا والنمسا عن بذل جهود ترمي إلى التوعية بشأن مسائل مكافحة الفساد في أوساط المراهقين والشباب. وساعد المكتب الاتحادي النمساوي لمكافحة الفساد، بالتنسيق الوثيق مع طلاب من الجامعات النمساوية، في وضع تطبيق للهواتف المحمولة مصمم خصيصاً بهذا الشأن وفي ابتكار محتوى التطبيق. والتطبيق مصمم لمواجهة مستخدميه في المستقبل بمعضلات أخلاقية، ومن ثم، توعيتهم بمسائل الفساد والأخلاقيات والنزاهة. وقد تقرر إطلاق التطبيق في صيف عام ٢٠١٦. وبغية تعزيز النزاهة منذ الصغر، أفادت جامايكا بأنها أنشأت موقعا شبيكيا اسمه "Children's Corner" ("ركن الأطفال") لتوعية الشباب بشأن مسائل الفساد.

٨٩- وفي الاتحاد الروسي وأرمينيا، استُحدثت دورات تعليمية خاصة لمكافحة الفساد في المدارس والجامعات. وفي المقابل، أفادت ألمانيا بأنها تركز جهودها التثقيفية في المقام الأول على الجامعات. وعلى المستوى الجامعي، تم تعديل مناهج القانون والدراسات في مجال إدارة الأعمال لتشمل حلقات عمل حول المبادئ الأساسية للخدمة العامة.

٩٠- وأكدت البوسنة والهرسك على أهمية معالجة الفساد داخل قطاع التعليم. وأطلقت عددا من المشاريع التثقيفية لتقديم معلومات عن طبيعة الفساد وأسبابه وعواقبه لهدف رئيسي هو المساهمة في الحد من الفساد داخل النظام التعليمي عامة، وفي الجامعات خاصة. وأجريت دراسة بعنوان "الفساد في التعليم العالي: خيال أم واقع؟" من أجل تحديد مخاطر فساد معينة واقتراح استراتيجيات للتصدي لها.

وضع برامج لمكافحة الفساد خاصة بالموظفين الحكوميين

٩١- شددت دول أطراف، مثل ألمانيا وجامايكا والصين وموريشيوس، على أهمية إكساب الموظفين الحكوميين معارف ومهارات في مجال السياسات الحكومية المتعلقة بمكافحة الفساد والأخطار التي يشكلها الفساد. وتحقيقاً لهذه الغاية، استحدثت برامج للخدمة العامة لتقديم المعلومات والتوعية، وكذلك برامج لإكساب الموظفين الحكوميين مهارات تحديد المعضلات الأخلاقية وتضارب المصالح ومعالجة كل منهما.

٩٢- وذكرت الصين أن مسؤولين رفيعي المستوى يُدعون بانتظام، من أجل التوعية بالسياسات المركزية المتعلقة بمكافحة الفساد، إلى مقابلات على الإنترنت على الموقع الشبكي الرسمي للهيئة المركزية المعنية بتفقد الانضباط.

٩٣- وفي ألمانيا، أُدرج موضوع مكافحة الفساد في مختلف الدورات التدريبية المتقدمة التي تتيحها الأكاديمية الاتحادية لإدارة العامة منذ عام ٢٠٠٠. ويتم تدريب الموظفين الحكوميين الجدد على المبادئ الأساسية وقواعد السلوك ذات الصلة في دورات توجيهية أثناء العمل. وقد أصبح منع الفساد عنصراً رئيسياً في تلك الدورات التوجيهية في الوزارات ولدى السلطات العامة. وإضافة إلى ذلك، تقدم السلطات العامة تعليمات إضافية خاصة بوظائف معينة على فترات منتظمة للموظفين العاملين في مجالات معرضة للفساد بصفة خاصة أو المنقولين إليها.

٩٤- وأفادت موريشيوس بوضع نظام جديد لإدارة التعلم الإلكتروني في عام ٢٠١٦. ويقدم النظام دورات شبكية للموظفين الحكوميين، في مسائل من بينها منع الفساد، تتضمن دراسات حالات إفرادية بشأن الفساد، وتحدد المجالات التي تنطوي على مخاطر، وتُوفّر أدوات لمكافحة الفساد من أجل تعزيز النزاهة المؤسسية. ويتم تدريب الموظفين الحكوميين على التعرف على الفساد ومقاومته ورفضه والإبلاغ عنه، وتعزيز النزاهة في القطاع العام في الوقت نفسه.

استخدام شبكات التواصل الاجتماعي للتوعية بشأن الفساد

٩٥- من الاتجاهات الأخرى الهامة التي تحددت منذ الاجتماع الثاني للفريق العامل في عام ٢٠١١ استخدام شبكات التواصل الاجتماعي وسيلةً لبرامج التوعية. وفي ذلك الوقت، كانت نيجيريا والولايات المتحدة قد وفرتا معلومات عن استخدامهما لفيسبوك وتويتر والمدونات الإلكترونية من أجل التوعية.

٩٦- وفي الردود الواردة لأغراض هذا الاجتماع، أبرز كل من الاتحاد الروسي وإكوادور وجامايكا والولايات المتحدة الأمريكية الاستخدام المكثف لشبكات التواصل الاجتماعي في هذه البلدان لتقديم المعلومات الحكومية ولتحفيز المشاركة.

٩٧- ففي جامايكا، على سبيل المثال، يستخدم مكتب مراقبة المشتريات العمومية موقعه الشبكي، وكذلك شبكات التواصل الاجتماعي، لنشر المعلومات بين الجمهور. ويتضمن

الموقع رابطاً بمنصات شبكات التواصل الاجتماعي التي توثق أنشطة إشراك الجمهور لزيادة الوعي بشأن أنشطته التنفيذية وبشأن برامجها للتثقيف والتوعية.

٩٨- وأشار الاتحاد الروسي إلى أن وزارة الداخلية الاتحادية تقيم برامج منتظمة للتوعية على جميع المستويات لكل من عامة الجمهور وفئات مستهدفة خاصة، وتستخدم شبكات التواصل الاجتماعي ووسائل الإعلام الحكومية والإلكترونية.

٩٩- وأشارت الولايات المتحدة إلى أن العديد من الوكالات الاتحادية تستخدم شبكات التواصل الاجتماعي من أجل التوعية بالجهود التي تبذلها الولايات المتحدة لمكافحة الفساد على الصعيدين الدولي والمحلي، بما في ذلك ما يتعلق منها باليوم الدولي لمكافحة الفساد. وتستخدم الحكومة أيضاً الإنترنت منصةً لإتاحة المواد التثقيفية للجمهور.

احترام وتعزيز وحماية حرية التماس المعلومات المتعلقة بالفساد وتلقيها ونشرها وتعميمها

١٠٠- تقتضي الاتفاقية من الدول اعتماد تدابير تكفل احترام وتعزيز وحماية حرية التماس المعلومات المتعلقة بالفساد وتلقيها ونشرها وتعميمها، رهناً فقط بالقيود التي ينص عليها القانون وما يقتضيه احترام حقوق الآخرين أو سمعتهم وحماية الأمن القومي أو النظام العام أو الصحة العامة أو الآداب العامة. ويتوافق هذا الحكم مع المادة ١٩ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. وتمثل الممارسة الفعالة لهذا الحق من جانب المواطنين شرطاً مسبقاً هاماً للرقابة العامة، وتعزيز المساءلة، وتحسين شفافية الحكومة، وتزيد من احتمالات الكشف عن الفساد زيادة كبيرة.

١٠١- وتشير الردود الواردة إلى أن حرية التماس المعلومات وتلقيها وتعميمها تعتبر أداة هامة لمكافحة الفساد ويجري تعزيزها في العديد من الدول الأطراف. وأشارت دول عديدة إلى أن القيود المفروضة على حرية التماس المعلومات المتعلقة بالفساد وتلقيها ونشرها وتعميمها ترد في تشريعاتها العامة الناظمة للحصول على المعلومات، على النحو المبين في الأقسام السابقة.

١٠٢- وأفاد كل من إكوادور وبنما وكولومبيا باستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات استخداماً مكثفاً، بما في ذلك المواقع الشبكية الحكومية وبوابات الإنترنت وموارد الإنترنت التابعة للمؤسسات المتخصصة في مجال الشفافية، مثل مكتب أمين المظالم، وذلك لتلقي طلبات الحصول على المعلومات، وتوفير المعلومات للجمهور على نحو استباقي.

وتجيز تشريعاتها للجمهور التماس المعلومات وتعميمها، وتتضمن استثناءات واضحة وشاملة من حق الحصول على المعلومات.

١٠٣- وأشارت ألمانيا إلى أن بإمكان الجمهور، بموجب قانون حرية تداول المعلومات، أن يطلب، بوسائل منها البريد الإلكتروني، معلومات رسمية في عهدة السلطات الاتحادية. ولا يمكن رفض الطلب إلا إذا كانت المعلومات المطلوبة تدرج ضمن أحد الاستثناءات المنصوص عليها في ذلك القانون. ويمكن الطعن في رفض تقديم معلومات أمام المحاكم الإدارية. وينص الدستور الألماني على القيود التي تحد من تلك الحرية. وعندما ينص القانون على تلك القيود، فذلك من أجل حماية الشباب، وحماية الخصوصية.

١٠٤- وفي اليونان، يمكن تقديم المعلومات للجمهور باستثناء ما يتعلق منها بمسائل الأمن القومي أو حماية البيانات الشخصية.

١٠٥- وفي جامايكا، ينشر مكتب مراقبة المشتريات العمومية بشكل استباقي ومطرد نتائج تحقيقاته المتعلقة بالفساد على موقعه الشبكي. ويمكن أن تتاح تقارير التحقيق الصادرة عن المكتب للجمهور، عند الطلب، بعد عرضها على البرلمان. والمعلومات التي يجمعها المكتب أو الواردة من أصحاب الشكاوى تعامل في معظم الحالات على أنها سرية. ويُمنع المكتب من الإفصاح عن بعض المعلومات، كالمعلومات المتعلقة بالأمن والدفاع القومي.

١٠٦- وأفادت اليابان بأن تشريعاتها تنص على استثناءات واضحة ومحدودة من الحق في الحصول على المعلومات. وعملاً بقانون استعراض الشكاوى الإدارية، يحق للمواطنين الطعن في رفض تقديم المعلومات. والقانون المتعلق بالحصول على المعلومات التي في عهدة الأجهزة الإدارية يحدد الشروط القانونية التي تنظم عدم الكشف عن الوثائق الإدارية مع التركيز على حماية البيانات الشخصية.

١٠٧- وذكرت الولايات المتحدة أن المعلومات عن الفساد تُنشر بشكل استباقي ومطرد من جانب عدة وكالات حكومية ورداً على طلبات المواطنين، ما لم تكن تقع في نطاق أحد الاستثناءات التسعة التي تحمي مصالح من قبيل الخصوصية الشخصية والأمن القومي وإنفاذ القانون. وينشر مكتب التحقيقات الاتحادي على موقعه الشبكي معلومات عن حالات فساد محددة، تتعلق بشتى حوادث الفساد التي تقع داخل أجهزة الدولة وتتصل بالمسؤولين المنتخبين والأفراد داخل المجتمع المدني. وبالمثل، يصدر مكتب الأخلاقيات الحكومية دراسة استقصائية سنوية، يتيحها على موقعه الشبكي، عن الدعاوى المرفوعة بشأن تضارب المصالح. كما تنشر إدارة الخدمات العامة على نحو استباقي قائمة بأسماء الكيانات الموقوفة عن الحصول على

عقود اشتراء أو الممنوعة من ذلك. ويخول قانون حرية تداول المعلومات أيضا الحق للجمهور في طلب الاطلاع على سجلات أي من الوكالات الاتحادية.

تعريف الجمهور بهيئات مكافحة الفساد ذات الصلة وتوفير سبل الاتصال بهذه الهيئات من أجل الإبلاغ عن الفساد، بما في ذلك الإبلاغ دون بيان الهوية

١٠٨- من المهم بالنسبة لنجاح عمل هيئات مكافحة الفساد كفالة تعريف الناس بها وتمتعها بثقة الجمهور. وأشارت جميع الدول إلى أنها تتخذ تدابير لكفالة التعريف بهيئات مكافحة الفساد والتشجيع على الإبلاغ عن الفساد. وتعلّق أهمية كبيرة على وضع آليات فعالة للإبلاغ من شأنها أن تسهم في الكشف عن الفساد وفي فعالية التحقيقات والمحاکمات التي تعقب ذلك.

١٠٩- وهناك اتجاه هام في الردود الواردة يتمثل في تزايد استخدام الإنترنت وتطبيقات الهواتف المحمولة سواء لتوفير المعلومات للجمهور عن أنشطة هيئات مكافحة الفساد أم لالتماس الإسهامات والتعليقات.

١١٠- وفيما يتعلق بالإبلاغ عن حوادث الفساد، هناك أداة معروفة على نطاق واسع، هي خط الاتصال المباشر، سواء في شكله التقليدي المتمثل في خط هاتفى للاتصال المباشر أم في شكل صفحات على المواقع الشبكية مخصصة للتعقيبات أو تطبيقات الهواتف المحمولة - تُستخدم على نطاق واسع من أجل تزويد المواطنين بقنوات الاتصال اللازمة للإبلاغ عن الفساد.

١١١- وفي حين أن بعض الدول، مثل ألمانيا والبوسنة والمهرسك وجامايكا والجزائر والنمسا واليابان، اعتمدت نهجا مرنا يتيح الإبلاغ دون الكشف عن الهوية، فإن دولاً أخرى لا تسمح بالإبلاغ دون الكشف عن الهوية أو أنها تستخدم ذلك النوع من الإبلاغ كأساس لإجراء تحقيقات أولية فقط. وأكدت جميع الدول التي قدمت ردوداً أنها تحترم سرية هوية الأشخاص الذين يبلغون عن الفساد.

١١٢- وأشارت الجزائر إلى قيام الديوان المركزي لقمع الفساد ومديرية الأمن الوطنى بإنشاء صفحات على موقعيهما الشبكيين لتمكين المواطنين من الإبلاغ عن أعمال الفساد دون الكشف عن هويتهم. وبالإضافة إلى ذلك، بسّط الدرك الوطنى الإجراءات المتعلقة بتقديم شكاوى بشأن الفساد.

١١٣- وأفادت أرمينيا بأن الموقع الشبكي للجنة التحقيق يتيح للجمهور الحصول على المعلومات المتعلقة بمهامها وسلطاتها وعلى تفاصيل بشأن الإجراءات والدعاوى الجنائية. ويمكن تقديم الشكاوى عن طريق الإنترنت أو البريد العادي. ويمكن للمواطنين أيضا تقديم الشكاوى إلى إدارة الأمن الداخلي التابعة للجنة التحقيق بشأن التعسف في استعمال السلطة أو الانتهاكات التي يرتكبها موظفو اللجنة. وتُحترم سرية هوية الشخص الذي يقوم بالإبلاغ. والشكاوى المقدمة دون الكشف عن الهوية أو الشكاوى التي تحمل توقيعات مزيفة أو الشكاوى المكتوبة باسم شخص وهمي لا تعتبر كافية لرفع دعوى. غير أن هذه الشكاوى قد تستتبع إجراء تحقيقات عملية للتأكد من صحة المعلومات.

١١٤- وأشارت النمسا إلى أن المكتب الاتحادي النمساوي لمكافحة الفساد أنشأ "نقطة اتصال وحيدة" وهي نقطة الاتصال الرئيسية للإبلاغ عن حوادث الفساد. ونقطة الاتصال هذه متاحة على مدار الساعة وطوال أيام الأسبوع عن طريق البريد العادي أو الفاكس أو البريد الإلكتروني أو الهاتف. ويتم التعامل مع جميع الادعاءات المبلغ عنها بصورة سرية، ومن الممكن الإبلاغ دون الكشف عن الهوية. ويُطلب إلى مقدمي الشكاوى تقديم بعض بيانات الاتصال لكفالة متابعة إجراء مقابلات معهم عند الاقتضاء. ويوفر مكتب المدعي العام الاتحادي المعني بالجرائم الاقتصادية والفساد قناة اتصال دون الكشف عن الهوية إطلاقا من خلال "الموقع الشبكي للمبلغين عن المخالفات" للإبلاغ عن حالات الفساد وجرائم ذوي الياقات البيضاء. ويتيح الموقع الشبكي للأشخاص المطلعين على حالات فساد تقديم معلومات من خلال صندوق بريد إلكتروني للإبلاغ دون الكشف عن الهوية يتيح للمحققين الاتصال مباشرة بالمبلغين عن المخالفات وطرح أسئلة عليهم دون الكشف عن هوياتهم.

١١٥- وأفادت البوسنة والهرسك بأنها أنشأت خط اتصال مباشر بالجمان للمبلغين عن المخالفات من العاملين في المؤسسات المركزية يتيح سرية الإبلاغ دون الكشف عن الهوية. وبغية تحسين معالجة أعمال الفساد المبلغ عنها، استحدثت الوكالة المعنية بمنع الفساد ومكافحته، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، قاعدة بيانات وبرامجيات للإبلاغ عن الفساد. وبالإضافة إلى ذلك، وعلى مستوى الكيانات، وضعت جمهورية صربسكا تطبيقا على شبكة الإنترنت للإبلاغ عن الفساد. وبإمكان الشخص الذي يبلغ عن حالة الفساد التحقق من التقدم المحرز لاحقا في سير التحقيقات.

١١٦- وأفادت الصين بأن الموقع الشبكي الرسمي للهيئة المركزية المعنية بتفقد الانضباط يتيح رقم الهاتف وعنوان البريد الإلكتروني وصفحة إنترنت للراغبين في الإبلاغ عن حالات فساد. وهناك تطبيق للهواتف المحمولة اسمه "كافح أشكال الانحطاط الأربعة بنقرة واحدة" يمكن

الجمهور من الإبلاغ عن الفساد. وتبين الإحصاءات أن نسبة ما يقدم من بلاغات عن طريق الإنترنت تبلغ ٥٠ في المائة من جميع البلاغات، بينما تبلغ نسبة البلاغات المقدمة من خلال التخاطب المباشر على الإنترنت (Webchat) نحو ٣٣ في المائة من جميع البلاغات.

١١٧- وأشارت ألمانيا إلى أن بإمكان أي شخص على علم بارتكاب فعل إجرامي أو لديه من الأسباب ما يدعو إلى الاعتقاد بأن جريمة قد ارتكبت الاتصال بسلطات إنفاذ القانون. ويمكن أيضا الإبلاغ دون الكشف عن الهوية أو عن طريق الإنترنت أو الهاتف. ويقوم بعض السلطات العامة بتكليف موظفين متخصصين بعمليات الإبلاغ دون الكشف عن الهوية أو باستخدام منصات إلكترونية لتيسير هذا الإبلاغ. وأفادت جامايكا أنه يمكن لأفراد الجمهور الإبلاغ عن أعمال الفساد، بما في ذلك الإبلاغ دون الكشف عن الهوية، عن طريق رابط "الإبلاغ عن المخالفات" المتاح على الموقع الشبكي لمكتب مراقبة المشتريات العامة.

١١٨- وأفادت اليابان بأن نظامها القانوني ينص على إمكانية قيام أي شخص، دون الكشف عن هويته، بإبلاغ السلطات المختصة عن أعمال الفساد المشتبه فيها.

١١٩- وأبلغت موريشيوس بأنها تستخدم استمارة للإبلاغ الإلكتروني الآمن يمكن من خلالها تقديم الشكاوى بشأن الادعاءات بالفساد بسرية تامة. وأشارت الجبل الأسود إلى أن وكالة منع الفساد تنفذ بانتظام حملات واسعة النطاق لمكافحة الفساد من أجل التشجيع على الإبلاغ عن المخالفات، وإطلاع الجمهور على قنوات الاتصال القائمة للإبلاغ عن الفساد.

١٢٠- وأفادت باراغواي بأنها أنشأت سجلا مفتوحا ونظاما للمتابعة بشأن قضايا الفساد يوفر معلومات محدثة عن قضايا الفساد الجارية. وأبرزت البرتغال أنها جعلت من الممكن الإبلاغ إلكترونيا عن الادعاءات بالفساد. ويمكن الاحتفاظ بسرية هوية صاحب الشكاوى الذي يسند إليه رقم تعريف لتزويده بآخر المستجدات في سير التحقيق.

١٢١- وأشار الاتحاد الروسي إلى أن هيئات مكافحة الفساد في البلد تتيح للمواطنين الإبلاغ عن الفساد بصورة مباشرة من خلال خطوط الاتصال الهاتفي المباشرة، أو المواقع الشبكية التابعة للمؤسسات، أو باستخدام تطبيقات الهاتف المحمول المبتكرة. وقد يؤدي الإبلاغ دون الكشف عن الهوية إلى تحقيق أولي بشأن ما إذا كانت حادثة الفساد قد وقعت بالفعل.

١٢٢- وأشارت الولايات المتحدة إلى أن لديها العديد من هيئات مكافحة الفساد المسؤولة عن الكشف عن حالات الفساد والتحقيق فيها. ولدى جميع الوكالات الاتحادية مكتب للمفتش العام يمكن للجمهور تزويده بالمعلومات، باستخدام البوابات المخصصة لتقديم

البلاغات على شبكة الإنترنت، أو البريد الإلكتروني، أو خط اتصال هاتفي مباشر مخصص لهذا الغرض، بشأن حالات الهدر أو الاحتيال أو التجاوزات أو سوء الإدارة التي يتورط فيها الموظفون الاتحاديون أو البرامج الاتحادية. ويتعهد مكتب المستشار الخاص منصة على الإنترنت تتيح للأفراد الإبلاغ عن الفساد. ويمكن للأفراد كذلك تقديم شكاوى بشأن الفساد على الإنترنت إلى اللجان التشريعية. ورغم أن هذه المنصات الإلكترونية لا تتيح للمستعملين تقديم بلاغات بدون ذكر أسمائهم، فإنها تتطلب فعلا الحفاظ على سرية أي من المعلومات المقدمة قدر الإمكان. كما يمكن للمبلغين عن المخالفات الاتصال عن طريق البريد الإلكتروني بقسم مكافحة الاحتيال التابع لوزارة العدل للإبلاغ عن أعمال الرشوة المشتبه بها، بما في ذلك رشوة الموظفين الأجانب.

ثالثا- الاستنتاجات والتوصيات

١٢٣- تُظهر الردود الواردة من الدول قبل اجتماع الفريق العامل بوضوح نطاق تكنولوجيات المعلومات والاتصالات المستخدمة لتطبيق المواد ذات الصلة من الاتفاقية على نحو أكثر فعالية. ومعظم التدابير المبلغ عنها عملية وقائمة على التكنولوجيا وتتطلب إصلاح التشريعات وتحديث التكنولوجيات التي تستخدمها الإدارة العامة على السواء.

١٢٤- ولعل الفريق العامل يود، في إطار مناقشاته، أن ينظر في الطريقة التي يمكن أن تعزز بها الدول الجهود الرامية إلى استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات بغية منع الفساد على نحو فعال.

١٢٥- ولعل الفريق العامل يود أيضا مناقشة التحديات المرتبطة باستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات نظرا للطائفة الواسعة من تدابير التنفيذ السارية وفائدة هذه التكنولوجيا في بيئات مختلفة، مع مراعاة عوامل من قبيل مستويات الإلمام بالقراءة والكتابة بشكل عام، والإلمام باستخدام الحاسوب على وجه الخصوص؛ وتوافر التكنولوجيا، بما في ذلك الحواسيب والهواتف المحمولة؛ ومدى استخدام الإنترنت.

١٢٦- ولعل الفريق العامل يود كذلك أن يوصي الدول الأطراف بتعزيز تبادل المعلومات المتعلقة بطريقة استخدامها لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل تحسين تنفيذ الاتفاقية.

١٢٧- ولعل الفريق العامل يود أن يطلب إلى الأمانة أن تواصل جهودها الرامية إلى جمع المعلومات عن الممارسات الجيدة المتعلقة باستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل تحسين تنفيذ الاتفاقية، لا سيما في سياق الدورة الثانية لاستعراض التنفيذ.
